200 ضابط إسرائيلي يعارضون ضم مناطق بالضفة الغربية

جيش الاحتلال يستعد لموجة تصعيد جديدة في غزة

جندي إسرائيلي يقف على ظهر مدرعة حربية

الأراضي المحتلة – «وكالات»: أكد موقع استخباراتي إسرائيلي، الأربعاء، أن فرص التصعيد العسكري والمواجهة مع الفصائل الفلسطينية في قطاع غزة، باتت كبيرة، وأن الجيش الإسرائيلي يستعد للتعامل مع تدهور الأوضاع الأمنية في قطاع غزة مجدداً.

وقال المحلل العسكري لموقع «والـلا» الإسرائيلي، أمير بوخبوط، إنه «على عكس توقعات المستوى السياسي في إسرائيل، تشير توقعات الجيش الإسرائيلي إلى أن فرص التصعيد مع قطاع غزة كبيرة جداً».

وعزا المحلل العسكري الإسرائيلي، احتمالية عودة التصعيد، لعدم تفاهم حماس وإسرائيل على قضية الجنود الأسرى في قطاع غزة، فضلاً عن استمرار العقوبات المفروضة على القطاع من قبل السلطة الفلسطينية، بسبب توقف ملف المصالحة الفلسطينية.

وأضاف، أن «قضية الجنود الأسرى بمثابة لغم في طريق التوصل إلى تفاهمات تهدئة مع حماس بغزة، بالإضافة إلى الأوضاع الاقتصادية، واستمرار فرض السلطة المزيد من العقوبات، هذه الأمور قد تدفع الذراع العسكري لحماس لمواجهة جديدة مع إسرائيل».

ومطلع الشهر الجاري، انتهت موجة من التصعيد بين الفصائل الفلسطينية وإسرائيل، هي الأعنف منذ الحرب الإسرائيلية على غزة عام 2014، حيث نجحت جهود أممية ومصرية في منع الانزلاق لحرب شاملة.

ولم تعلن حماس أو إسرائيل عن بنود هذه التهدئة، إلا أن إسرائيل وافقت على إدخال 10 ملايين دولار من أصل 30 كان مقرراً دخولها لقطاع غزة، ضمن الأموال القطرية المخصصة لدفع رواتب موظفي حماس، ما أثار حالة من الامتعاض لدى الحركة من المماطلة الإسرائيلية.

من جهة أخرى أعرب ضباط سابقون في جيش الاحتلال الإسرائيلي عن معارضتهم لنية رئيس وزراء حكومة الاحتلال بنيامين نتانياهو ضم مناطق في الضفة الغربية المحتلة، بحجة أن هذا الضم سيؤدي إلى انهاء التنسيق مع السلطة الفلسطينية وتنامي ما أسموه بالإرهاب.

ووجه نحو 200 ضابط سابق رسالة لنتانياهو أعربوا فيها عن معارضتهم الحاسمة لضم أي مناطق من الضفة لإسرائيل، وطالبوه التعهد بإجراء استفتاء عام قبل ان يتخذ اي قرار يتعلق بفرض السيادة الإسرائيلية على مناطق الضفة.

ووقع على الرسالة أعضاء منظمة ضباط من أجل أمن إسرائيل، وكبار الضباط الذين خدموا سابقاً في صفوف كل من الجيش والشاباك والموساد والشرطة، وقالوا إن «قيام إسرائيل بضم مناطق الضفة بشكل أحادي سيؤدي لوقف التنسيق الأمني من قبل السلطة الفلسطينية، وأن حماس ستقوم بتعبئة حالة الفراغ الأمني الذي سينتج».

وقالوا إن «فرض القانون الإسرائيلي على مناطق الضفة او اجزاء منها سيؤدي لسلسلة من الردود التي ستمس بأمن إسرائيل واقتصادها، وبوضعها في المنطقة وعلى الساحة الدولية، كما أشاروا إلى أن ضم المناطق بدون اتفاق سياسي سيهدد أمن إسرائيل وأمن مواطنيها».

من جانب آخر قلص الجيش الإسرائيلي منطقة الصيد في بحر غزة إلى 10 اميال بحرية من 15 ميلا، ردا على العنف على طول الحدود الجنوبية لإسرائيل.

وأعلن مكتب منسق الأنشطة الحكومية في المناطق الفلسطينية الخطوة مساء امس الأربعاء، بعد يوم واحد فقط من توسيعها إلى 15 ميلا بحريا في إيماءة للفلسطينيين، حسب ما أوردته صحيفة «جيروزاليم بوست».

وتأتي خطوة التقليص في إطار جهود تهدف إلى ضمان الهدوء على طول حدود غزة مع إسرائيل، لكن الفلسطينيين أطلقوا أمس من غزة بالونات حارقة اشعلت نحو 11 حريقا في جنوب إسرائيل.

يشار إلى أن توسيع منطقة الصيد إلى 15 ميلا في بحر غزة كان من بين بنود التفاهمات مع إسرائيل برعاية مصرية، والتي أدت إلى وقف القصف المتبادل بين فصائل فلسطينية وإسرائيل في مطلع الشهر الجاري.

من ناحية أخرى أعلن وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي، جلعاد أردان، التوصل لاتفاق على تشكيل الحكومة الإسرائيلية، بين الأحزاب الإسرائيلية التي وافقت على الانضمام للائتلاف الحكومي.

وقال أردان، حسب ما نقلت القناة الإسرائيلية الـ13، إن «الحكومة ستعلن، الثلاثاء المقبل».

وذكرت القناة الـ12، تسجيل تقدم حقيقي في الحوار بين ليبرمان ونانتياهو، قد يقضي لإعلان الحكومة، خلال الأسبوع المقبل.

واجتمع ليبرمان ونتانياهو بحضور مسؤولين أمنيين إسرائيليين، للتباحث حول تجاوز العقبات التي تحول دون تشكيل الحكومة الإسرائيلية، وانضمام ليبرمان للائتلاف الحكومي.

ولم تذكر وسائل الإعلام الإسرائيلية، ماهية الاتفاق بين ليبرمان ونتانياهو، وتجاوز العقبات الخاصة بإقرار قانون التجنيد، وملف التعامل مع تفاهمات التهدئة مع حركة حماس والفصائل الفلسطينية في قطاع غزة.

ويأتي الاتفاق، قبل أسبوع ونصف من المهلة الإضافية التي طلبها نتانياهو لتشكيل الحكومة الإسرائيلية، حيث نجح نتنياهو في حشد 60 صوتا في الكنيست الإسرائيلي.

وبالاتفاق مع ليبرمان يرتفع عدد مقاعد الأحزاب الممثلة في الحكومة لـ65 مقعدا، في وقت يحتاج فيه نتنياهو إلى 61 لتمرير الحكومة الإسرائيلية.

سوريا: مقتل 18 مدنياً في غارات تزامناً مع اشتباكات دامية

غارات للنظام السوري استهدفت سوقا شعبيا

دمشق – «وكالات»: قتل 18 مدنياً على الأقل، قضى أكثر من نصفهم جراء غارات للقوات الحكومية، استهدفت سوقاً شعبياً في شمال غرب سوريا، في تصعيد يأتي إثر شنّ هيئة تحرير الشام وفصائل اسلامية هجمات ضد قوات النظام، أسفرت عن اندلاع معارك عنيفة.

وتسببت الاشتباكات المستمرة بين الطرفين منذ الثلاثاء في ريف حماة الشمالي، المجاور لمحافظة إدلب، بمقتل 70 عنصراً على الأقل من الجهتين، وفق حصيلة جديدة أوردها المرصد السوري لحقوق الانسان الأربعاء.

وتسيطر هيئة تحرير الشام على الجزء الأكبر من محافظة إدلب، وتتواجد مع فصائل إسلامية في أجزاء من محافظات مجاورة. وتخضع المنطقة لاتفاق روسي–تركي ينص على إقامة منطقة منزوعة السلاح تفصل بين قوات النظام والفصائل، لم يتم استكمال تنفيذه.

وأفاد المرصد الأربعاء عن مقتل 12 مدنياً على الأقل جراء غارات استهدفت عند منتصف الليل سوقاً شعبياً في وقت الذروة في مدينة معرة النعمان في ريف إدلب الجنوبي.

وغالباً ما تكتظ الأسواق في شهر رمضان خلال ساعات الليل بعد موعد الافطار، مع خروج الصائمين للتنزه وشراء حاجياتهم.

وقال خالد أحمد، أحد أصحاب المحلات التجارية في السوق لمراسل فرانس برس، إن الغارات «دمرت العديد من المحال التجارية بينما امتلأت الأرض بأشلاء القتلى وعربات الباعة».

وأضاف «لا يزال السكان خائفين حتى الآن».

كما قتل ستة مدنيين آخرين جراء قصف جوي لقوات النظام، ثلاثة منهم في مدينة سراقب واثنان في بلدة معرة حرمة في المنطقة ذاتها، بحسب المرصد.

وشاهد مراسل فرانس برس في البلدة سحب الدخان تتصاعد اثر القصف الذي تسبب بدمار منزل، تم انتشال القتيلين من تحت انقاضه.

وتشن قوات النظام السوري غارات منذ الثلاثاء، رداً على هجوم شنته هيئة تحرير الشام وفصائل اسلامية على نقاط تابعة لها داخل بلدة كفرنبودة.

وأحصى المرصد مقتل 36 من قوات النظام وحلفائها مقابل 34 من هيئة تحرير الشام والفصائل جراء الاشتباكات المستمرة منذ الثلاثاء.

وتمكنت هيئة تحرير الشام والفصائل من استعادة السيطرة على الجزء الأكبر من البلدة، وفق المرصد، بعدما كانت قد طردت منها في الثامن من الشهر الحالي.

وأورد التلفزيون السوري الرسمي أن وحدات الجيش «تتصدى لهجمات المجموعات الإرهابية المتكررة على محور كفرنبودة في الريف الشمالي وتكبدهم خسائر فادحة».

وتكرر الأمم المتحدة تحذيرها من خطر «كارثة إنسانيّة» في إدلب إذا تواصلت أعمال العنف.

وقال المتحدث الإقليمي باسم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة ديفيد سوانسون الأربعاء: «رغم تحذيراتنا المتكررة، فإن مخاوفنا الأسوأ باتت واقعاً».

وحذر من أنه من شأن أي «توغل عسكري كامل أن يهدد بحصول كارثة إنسانية ستلحق بأكثر من ثلاثة ملايين مدني عالقين بين تبادل النيران، كما يشل قدرتنا على الاستجابة» للاحتياجات.

ودفع القصف والمعارك منذ نهاية أبريل نحو 200 ألف شخص إلى النزوح، بينما طالت الغارات 20 مرفقاً طبياً، لا يزال 19 منها خارج الخدمة، بحسب سوانسون.

وكانت هذه المراكز تقدم خدمات صحية وطبية لأكثر من مئتي ألف شخص.

وشهدت المنطقة هدوءاً نسبياً بعد توقيع الاتفاق الروسي– التركي في سبتمبر. ونشرت روسيا العديد من نقاط المراقبة لرصد تطبيق الاتفاق.

الحرس الثوري: السفن الأمريكية تحت سيطرتنا الكاملة

القيادي في الحرس الثوري الإيراني علي فدوي

طهران – «وكالات»: نقلت وكالة فارس شبه الرسمية للأنباء عن قائد كبير بالحرس الثوري الإيراني الأربعاء أن «الحرس والجيش الإيراني يسيطران سيطرة تامة على شمال مضيق هرمز».

ونقلت الوكالة عن علي فدوي، أن «كل شيء في شمال مضيق هرمز تحت سيطرتنا»، في إشارة إلى المضيق الذي يقع عند حافة الخليج الشرقية ويمر منه نحو خمس النفط المستهلك عالمياً.

وأضاف دون خوض في التفاصيل أن «تحركات السفن الحربية الأمريكية في المنطقة تحت السيطرة الكاملة للجيش الإيراني والحرس الثوري».

وزاد التوتر بين إيران والولايات المتحدة بعدما أرسلت واشنطن مزيداً من القوات العسكرية إلى الشرق الأوسط، بما في ذلك حاملة طائرات، وقاذفات بي52–، وصواريخ باتريوت، في استعراض للقوة في مواجهة ما يقول مسؤولون أمريكيون إنها تهديدات إيرانية لقوات بلادهم، ومصالحها في المنطقة.

الرئيس الصيني يطالب شعبه بالاستعداد «لأوضاع صعبة»

بكين – «وكالات»: طالب الرئيس الصيني شي جين بينغ الأربعاء، شعبه بالاستعداد لأوضاع صعبة ومخاطر وتحديات خطيرة، في وقت تتفاقم فيه الحرب التجارية مع الولايات المتحدة.

وأكد الرئيس الصيني في زيارة إلى مقاطعة شيانغ شي جنوبي البلاد «بلدنا لا يزال يمر بمرحلة فرص استراتيجية هامة للتنمية، لكن الوضع الدولي يتعقد تدريجيا»، وفق تصريحات نقلتها وكالة أنباء شينخوا الرسمية.

وأوضح أنه على البلاد إدراك الطبيعة المعقدة وعلى المدى البعيد لعدة عوامل غير مساعدة سواءً على المستوى الداخلي أو الخارجي، والاستعداد بشكل مناسب لأوضاع صعبة.

وأشار في مناسبات أخرى إلى التحديات التي تواجهها البلاد لكن تصريحاته اليوم اتخذت أهمية خاصة في وقت تتصاعد فيه الحرب التجارية مع الولايات المتحدة.

وأعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب حالة الطوارئ الوطنية التي تمنع بموجبها الشركات الأمريكية من التعامل مع الشركات الأجنبية التي يشتبه في تجسسها على البلاد، وقد يؤثر بشكل حاد على عملاق التكنولوجيا الصيني هواوي.

وأعلنت شركات مثل غوغل توقفها عن تسهيل استخدام هواوي لنظامها التشغيلي أندرويد التي تعمل بها أجهزة الشركة الصينية، وقللت هواوي من قدرة تأثير القيود الأمريكية على منتجاتها، أو انتشار تكنولوجيا الجيل الخامس، التي تقول الشركة الصينية، إنها تسبق منافسيها بها بـ«عامين أو ثلاثة».

ترامب رداً على اتهام بيلوسي: لا أمارس التستر

الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ونانسي بيلوسي

واشنطن – «وكالات»: اختصر الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الأربعاء اجتماعاً في البيت الأبيض مع قادة الحزب الديموقراطي وأعرب عن غضبه من التحقيقات الجارية في علاقاته المفترضة مع روسيا.

وطلب ترامب من رئيسة مجلس النواب الديموقراطية نانسي بيلوسي، وزعيم الأقلية الديموقراطية في مجلس الشيوخ تشاك شومر الخروج من غرفة الاجتماع بعد وقت قصير من بدء ما كان يجب أن يكون جلسة نادرة حول الاتفاق على البنى التحتية في البلاد.

وبعد ذلك بلحظات جمع ترامب الغاضب الصحافيين في حديقة الورود، ليعلن أنه لا يستطيع التعامل مع الديموقراطيين طالما استمروا في «تحقيقاتهم الزائفة».

وأحبط فشل الاجتماع الآمال في تعاون بين الحزبين الجمهوري والديموقراطي، لإصلاح البنى التحتية المتداعية في البلاد.

وتباينت روايات الجانبين حول ما حدث.

فبحسب ترامب، قُضي الاجتماع لأن بيلوسي اتهمته قبله بلحظات بإخفاء معلومات تتعلق بالتحقيق الذي تولاه المحقق الخاص روبرت مولر في تواطؤ حملته الانتخابية مع روسيا، والمحاولات المزعومة لعرقلة التحقيق.

وقال مولر إنه لا يوجد دليل على التواطؤ، رغم أن العلاقات بين حملة ترامب الانتخابية وموسكو تثير الاستغراب.

إلا أن مولر قال إنه لا يستطيع استبعاد عرقلة ترامب للتحقيق، وترك لوزير العدل بيل بار إعلان عدم حصول عرقلة.

وأثار قرار الديموقراطيين متابعة القضايا غير الحاسمة في التحقيق ومناقشتهم إمكانية إطلاق اجراءات اقالة الرئيس، غضب ترامب.

وقال: «أنا لا أقوم بعمليات اخفاء ... هذه هي الخلاصة، لم يحدث تواطؤ، ولم تحدث عرقلة».

واتهم الديموقراطيين بتعمد مضايقة الرئاسة، وقال إن خطط البنى التحتية محكوم عليها بالفشل في الوقت الحالي، وبدا وكأنه يهدد بقطع العلاقات مع الحزب المعارض الذي يسيطر على مجلس النواب.

وقال ترامب: «بالتأكيد لا نستطيع أن نسير في مسارين» مشيراً إلى أن هناك «مسار التحقيق» ومسار دعونا ننجز المشاريع لصالح الشعب الأمريكي».

وتابع «لذا، أوقفوا هذه التحقيقات الزائفة».

وبعد ذلك بقليل ردت بيلوسي وشومر، بانتقاد ما حدث في الاجتماع الفاشل.

وقالت بيلوسي: «دخل الى الغرفة، والكلام الذي قاله، لا أستطيع حتى وصفه».

وفي تلميح الى أن ترامب افتعل الخلاف لتجنب الالتزام بتفاصيل مشروع قانون مكلف للغاية للبنى التحتية، قالت: «لقد تفادى الموضوع، ولا أدري لماذا فعل ذلك».

وأضافت «أصلي من أجل رئيس الولايات المتحدة».

أما شومر فوصف الالغاء الدراماتيكي للاجتماع بأنه «حجة معدة مسبقا» وقال «ما حدث في البيت الأبيض صادم للغاية».

روسيا تتهم أمريكا بمحاولة الإطاحة بمادورو

موسكو – «وكالات»: اتهمت روسيا الولايات المتحدة بمحاولة الإطاحة بالرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو الذي تدعمه موسكو بالقوة.

وقال نائب وزير الخارجية الروسي سيرغي ريابكوف للصحافيين: «سنواصل مقاومة محاولات الانقلاب في فنزويلا، المحاولات التي فشلت حتى الآن»، وأضاف أن «روسيا تتوقع أن تستمر محاولات لتنفيذ مثل هذا الانقلاب بطلب من الولايات المتحدة»، حسب ما ذكرت وكالة أنباء «تاس» الروسية.

يشار إلى أن روسيا أرسلت مستشارين عسكريين إلى فنزويلا، ولم تستبعد واشنطن احتمال التدخل العسكري للإطاحة بمادورو، الذي فاز بفترة ولاية ثانية في انتخابات متنازع عليها منذ عام، واتجه الاقتصاد تحت حكمه نحو الانهيار.

وأشار زعيم المعارضة خوان غوايدو، الذي اعترفت به الولايات المتحدة، وعشرات الدول الأخرى رئيساً مؤقت لفنزويلا، إلى إحتمال التدخل العسكري في نهاية المطاف، ويقول إن جزءاً من الجيش انحاز له، وفر أكثر من 1000 من أفراده إلى كولومبيا والبرازيل.

وأمر مادورو الجيش أول أمس الثلاثاء بتطهير صفوفه من «الخونة»، وقال أمام آلاف الجنود في فعالية عسكرية في ولاية كارابوبو شمالي البلاد إنه «إذا اكتشف شخص مماثل، إنه أمر: اقبضوا عليه على الفور».

وفر أكثر من 3 ملايين فنزويلي من الأزمة الاقتصادية والسياسية إلى الخارج، وقال وزير الخارجية الكولومبي كارلوس هولمز تروخيو في مؤتمر صحفي أمس إن «كولومبيا وحدها تستضيف 1.3 مليون فنزويلي، وأن 2500 فنزويلي في المتوسط يصلون إلى بلاده يومياً».

ووصف التدفق بأنه يمثل عبئاً كبيراً على المستشفيات والمدارس الكولومبية، وذكر أن المساعدات الدولية التي تلقتها البلاد تقل كثيراً عن الـ1.5 مليار دولار التي تحتاجها، وأطلق الوزير دعوة عاجلة لحشد تعاون دولي أكبر، لأن الهجرة ستستمر في النمو.